

Upper Egypt Mills Company

ISO 9001/2008
14001/2004
J . S . C



شركة مطاحن مصر العليا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية .

تحية طيبة . . . وبعد

* نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة

للشركة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

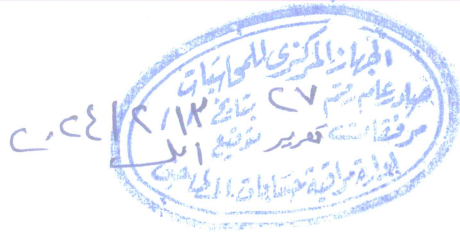
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس القطاع المالى

[محاسب/ أشرف محمد عثمان]

تحريراً فى : ٢٠٢٤/٢/

* الزمراء *



السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة
القائم بإعمال مدير الإدارة
عبد العزيز (تماتي)
(محاسب / سناء جاد الرب مصطفى)

تحريراً في ٢٠٢٤/٢/١٣
أحمد



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

السادة /رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة (١) لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م.م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

تم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض الإيرادات والمصروفات التي تخص فترة المركز المالي تقديرياً دون إجراء حصر فعلي لها أهمها على النحو التالي:-

^١ المعتمدة من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٤ .

- مبلغ نحو ٢١ مليون جنيه قيمة نصيب الفترة من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وكذا بقيمة التأمينات الاجتماعية الخاصة والبالغ قدرها نحو ٣,٣٠٨ مليون جنيه بها والتي لا يتم صرفها إلا بعد العرض على الجمعية العامة العادية للشركة وموافقتها عليها ودون قرار يؤيد ذلك .
- مبلغ نحو ٢٣,٧٢٢ مليون جنيه تقديريا قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف على صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية ، ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ ، ١٦).
- مبلغ نحو ٥,٧٩٤ مليون جنيه (بند خامات ومواد ووقود) منها نحو ٤,٦٧١ مليون جنيه قيمة كهرباء التشغيل عن شهر ديسمبر ٢٠٢٣ (تقديرياً) ونحو ٩٤٤ ألف جنيه (مزايا عينية – علاج عاملين) ليظهر إجمالي مصروفات العلاج الطبي بالمركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٧,٨٢٦ مليون جنيه مقابل نحو ٩,١٤٨ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق.
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال قيمة تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك علي النحو التالي:-
- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن نقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢م٢٠٠٣٥، والمشتراة من الوحدة المحلية للمركز المذكور، وقد ورد إنذار من شركة وادي كوم أمبو بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣ لطلب تنفيذ الحكم رضائيا وأعقبه كتاب من الشركة مؤرخ في ٢٠٢٣/٨/٢٧ إلي السيد الدكتور/ وزير التموين والتجارة الداخلية بطلب وضع الآلية اللازمة لتنفيذ الحكم ، وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمقابلة ذلك بنحو ١٦ مليون جنيه.
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦ ، وطعن

الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليها وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .

• صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجومياً تعويضاً عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س ، ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا محدد له جلسة ٢٠٢٤/٠٢/١٤ .

• صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط ، ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤م ٢م حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق وحدد له جلسة بتاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٨ .

• تضمنت حسابات الأصول الثابتة مبلغ نحو ١٦,٦٤١ مليون جنيه منها مباني بمبلغ نحو ١٠,١٧٥ مليون جنيه ، آلات ومعدات بمبلغ نحو ٦,٤٦٦ مليون جنيه قيمة وحدة غربلة الأقماع بقوص بموجب قيد تسوية رقم (١٢٥) بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١ دون تشغيل تلك الوحدة حتى تاريخه (فبراير ٢٠٢٤) .

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك) في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٤٩,٩٨١ مليون جنيه مقابل نحو ٥٠,٢٤٧ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ونري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-

• بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٣١,٩٥٤ مليون جنيه وتجدر الإشارة إلى وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠٩ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٥% منها وتتمثل أهم تلك الفروق في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن ، ولم تحسم بعد.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٣/١٢/٣٠ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم أمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كزم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه ومقام بشأنها عدة دعاوي قضائية متبادلة من وضد الشركة صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة وضد الشركة أيضا.
- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ١,٨٥١ مليون جنيه ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا على مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

الإستنتاج المتحفظ:

- وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٣٩,١٨٣ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ قيمته نحو ٣٢٦,٠٦٣ مليون جنيه) وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا كما تم حساب الإهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام السابق بقيمة قدرها ٥٠% من قيمة إهلاك العام المالي السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وكذا إهلاك إضافات الفترة بمبلغ إجمالي قدره نحو ٨,١٢٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-
- وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمها خطوط طحن الأذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة ، وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأن بعضها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة دون التصرف فيها .
- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه (فبراير ٢٠٢٤) وبيان ذلك على النحو التالي :-
- عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥ /٥/١٢ بتحرير عقد بيع لتلك المساحة.

- الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من أحمد خيرى متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوي وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٦/٣٤٥ لسنة ٩٥ وقضي فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٢٨١٢/٢٢١٠ لسنة ٩٢ ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه (فبراير ٢٠٢٤).
- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢١/٩/٢٠٠٩ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسة حتى تاريخه (فبراير ٢٠٢٤) .
- عدم الانتهاء من تقنين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سيادية ومنها:-
- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢ س ١٢ ط ٨ ف لعدم صدور قرار للشركة بتخصيص الأرض من السيد / محافظ قنا .
- أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ٢م ١٠٩٠٠ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ٢م ١٠٨ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة.
- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا – عبد الآخر – النظامي والمنشأة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط) .
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير والتي تنازلت عنها شركة مصر للألبان لصالح شركة مطاحن مصر العليا بموجب عقد تنازل ثلاثي الأطراف مؤرخ في ١٨/١٠/٢٠٠٩ وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوي رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠/٧/٢٠١٤ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.
- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٧٤,٧٣٨ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-
- نحو ١٩,٩٤٢ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠ طن/يوم

لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ وقد قامت الشركة بطرح مناقصة عامة برقم (١٠) لسنة ٢٠٢٢/٢٠٢٢ لتنفيذ المرحلة الأولى لتسوية الأرض والأعمال المطلوبة لإنشاء الأسوار والبوابات وتم ترسيبها لشركة العربي للاستثمار العقاري وتسليمه الموقع والبدء في تنفيذ المرحلة الأولى بقيمة قدرها ٢٦,٢٠ مليون جنيه دون البدء في تنفيذ المشتريات المخصصة من أجلها الأرض .

- نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز مدينة أحميم الجديدة لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم استلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحريير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها.
- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م^٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بسعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه وقد اعترضت الشركة على السعر وتم إقامة دعوي قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء بجلسة ٢٠٢٢/٣/٢٤.
- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع رأس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- ظهر رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمبلغ نحو ١١,٨٩٧ مليون جنيه متضمنا مبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز تنمية مدينة أسوان الجديدة قيمة ٢٥% من إجمالي ثمن الأرض المخصصة للشركة بمدينة توشكي الجديدة ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان وإجمالي قيمتها نحو ٣٠,٢١٤ مليون جنيه على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز - عضو مجلس إدارة الشركة السابق (سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة نحو ٢٠% من رأس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة كما عقد مجلس إدارة الشركة (جلسه استثنائية) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ للموافقة على طلب شراء وتأجير ثلاثة الاف فدان أخرى للسيد/ محمد بن ضحيان بن عبد العزيز عضو مجلس إدارة الشركة (السابق) بناء على رغبته أيضا. وتجدر الإشارة إلى ما يلي:-

○ تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الواجبة للشراء وطلب تخصيص المقتن المائي دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط إستصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة حيث أنه ليس من ضمن أغراض عمل الشركة.

○ عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء وكذا عدم توافر خبرات أوكوادر فنية متخصصة بالشركة بنشاط إستصلاح واستزراع الأراضي.

○ مخالفة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لذات القانون الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار ، والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ .

وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة التي حظرت علي عضو مجلس إدارة الشركة أي تعاملات معها.

○ تم إستلام الأرض في يناير ٢٠٢٣ والبدء في إحتساب فترة الإستصلاح (السماح) والتي هي مدة تنفيذ المشروع وقدرها ثلاث سنوات وإلا يتم سحب الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال حتى تاريخه (فبراير ٢٠٢٤).

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢١٣,١٢٨ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصده دفتريا كما تم تقييمه بمعرفة الشركة طبقا للأسس المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-

● مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٩٣ ألف جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨).

● وجود العديد من أصناف الخردة والكهنة ببعض مخازن قطع غيار المطاحن ومخازن الخردة والكهنة والمخلفات دون إتخاذ أي إجراء بشأنها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥٢) من اللائحة التجارية للشركة والتي تنص على أن " يراعي تصنيفها وتجميعها لحين إتخاذ إجراءات تكهينها أو تخزينها ونقلها إلى مخزن الخردة قبل إنتهاء السنة المالية " .

- بلغت كمية الأقماع (المحلية – المستوردة) في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكلر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ١٥٣١١٠ طن قمح (مستورد ، محلي) مختلف الدرجات قيمتها نحو ١٥٤٠ مليون جنيه طبقا لما ورد بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وكمية نحو ٧١٨١ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة وقيمتها نحو ٩٥ مليون جنيه تم اثبات أرصدهم دفتريا في

٢٠٢٣/١٢/٣١ ودون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٥٠,٢٠٩ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,١٨٤ مليون جنيه) وداننا شادا بمبلغ نحو ٣٥,٣٨٥ مليون جنيه على (غير طبيعة الحساب المذكور) وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه مكون عنها مجمع إضمحلال لبعض عملاء تسويق الدقيق الفاخر ٧٢% بنحو ١,١٨٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٩٨% منها .

- عدم إجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٦,٩١٠ مليون جنيه مدينا ، ٢٧٤,٢١٩ مليون جنيه دائنا ، كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٦ (عن معاملات الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٩/٣٠).

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٦,٢٠ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,٤٦٣ مليون جنيه متضمناً ما يلي :-

• نحو ١,٤٩٤ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالگردقة ، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الآخر ترك العين المؤجره.

• نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناجمة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة الأقساط دون الالتزام بالسداد ، وقامت الشركة برفع عدة جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى اهالى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .

• نحو ٨٦٠ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري وحدات الاستثمار العقاري الأخرى بالشركة.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٤٥,٩٥٨ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,١٧٠ مليون جنيه منها نحو ٤٤,٠٠٩ مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

● نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمى أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء عليها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم منها الإستيلاء على المال العام ، التزوير في محررات رسميه ، العش والتدليس طبقاً لما أسفرت عنها اعمال اللجنة المشكله بالشركه والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي رقم ١٥١٤ لسنة ٢٠٢٣ ك . شمال سوهاج ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه (فبراير ٢٠٢٣) .

● نحو ٤,٢٥٤ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد ، ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركه بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم على كميات من الدقيق المخصص لصالح مخازن جرجا البلدية وتحفظت الشركه بالمطابقة مع الهيئة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسنوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية ضد الشركه ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركه بالطعن عليها بالاستئناف رقمى ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س . ع سوهاج قضى برفض الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ ، ومحدد لنظر الاستئناف الثاني جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ .

● نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالي ١١٨,١٥ طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والوارد بها مطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ وتم إقامة الدعوى القضائية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنابات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض محدد لنظرها جلسة ٢٠٢٤/٣/٢٣ ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ ألف جنيه.

● نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ١٤٤,٩٣٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدها في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٨٩٩ ألف جنيه مما أضع على الشركه إمكانية الاستفادة من تلك السيولة فى أعمالها .
- عدم إدراج بعض الحسابات الجارية للشركه لدي بعض البنوك بدفاتر الشركه أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حساب باسم الشركه ببنك مصر فرع سوهاج

والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد فعلى (كشف الحساب) قدرها نحو ١,١٧٨ مليون

جنيه ، ٢٢٢ على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماع المحلية موسم ٢٠٢٣ .

- بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٣٤٩,٦٥٩ مليون جنيه بنسبة ٥٠٠% من رأس مال الشركة المدفوع قدرها البالغ ٧٠ مليون جنيه.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٧٤٦ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يتم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.

- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ٨١,٧١٠ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة بلغت نحو ٢٠,٥٨٨ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة نحو ٦١,١٢٢ مليون جنيه وبنسبة تطور قدرها نحو ١٣٤% وقد ساهمت الإيرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في إيرادات إستثمارات مالية ، إيرادات وأرباح أخرى ، إيرادات تمويلية بنحو ٤٦,٤٢٥ مليون جنيه وبنسبة نحو ٤٤% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ نحو ١٠٥,٤٣٢ مليون جنيه .

- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس توييها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة بنظام تكاليف غير معتمد.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوى الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلى مصر الرقمية.

- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الإفصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالإفصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:

- كافة الاصول المتوقفة وكذا المعطلة جزئيا.
- حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
- الإفصاح عن أرصدة العميل الرئيسي للشركة وهو الهيئة العامة للسلع التموينية عن تعاملاتها مع الشركة والبالغ أرصدها بنحو ٢٦,٩١٠ مليون جنية مدينا ، بنحو ٢٧٤,٢١٩ مليون جنيه داننا .
- تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
- بيان الكميات المطحونة خلال الفترة والفترة المماثلة.
- بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.

• أهم القضايا المتداولة بين الشركة والغير خاصة الدعاوي القضائية المتبادلة مع شركة وادي كوم أمبو والتي خسرتها الشركة بسداد مبلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كوم أمبو والريع المقدر عنها بنحو ٣٢ مليون جنيه .

• فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ قيمتها نحو ٢٠٩ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.

• تاريخ وسلطة اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧) .

• الإفصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة لتلك التعديلات طبقاً لمتطلبات الفقرتان (٣٠ ، ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء.

- عدم تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي للشركة بشأن هيكل المساهمين حيث تضمنت مساهمة اتحاد العاملين المساهمين في رأس مال الشركة تبلغ نحو ١٠٣٢١٦٤ سهم قيمتهم الاسمية ١٠٣٢١٦٤١٠ جنيه بنسبة ١٤,٧٤٥% من رأس مال الشركة في حين أن مساهمة الاتحاد المذكور في رأسمال الشركة وفقاً لآخر هيكل رأس مال للشركة والوارد من شركة مصر للمقاصة والاياداع والقيود بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١ يبلغ نحو ١٣٨٦٩٤٧ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٣٨٦٩٤٧٠ جنيه بنسبة ١٩,٨١٤% من رأس مال الشركة.

- عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقاً لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر.

تحريراً في : ٢٠٢٤/٢/١٣

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

عصام زكريا محمد

(محاسب / عصام زكريا محمد)